الخصخصة وسيلة للتصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص:

إن لتراجع مستوى الاداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، والتي أهم مظاهرها، العجز في الموازنات العامة، عجز الموازين الجارية وانخفاض الاحتياطيات، ارتفاع نسبة البطالة أو تزايد حجمها، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملات الوطنية، اختلالات في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد اعبائها، انخفاض الانتاجية في المشاريع العامة، عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلفه، أدى ذلك الى الدعوة الى التصحيح وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق، وقد يساعد النظام الاقتصادي العالمي في تخفيض الأعباء الناجمة أو قد تؤدي الى زيادتها وتفاقمها خصوصاً وأن النمو الاقتصادي العالمي يتصف بعدم الاستقرار.

المقدمة

يرى بعض الاقتصاديين أن الخصخصة وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق عملية ضرورية تهدف الى خفض الاختلالات البنيوية أو ازالتها من الاقتصاد مهما كان نوعها داخلية أو خارجية، بينما يرى البعض الآخر أن هذه المصطلحات مرتبطة بالتقشف وشد الأحزمة، وسوف تؤدي الى الانكماش.

والخصخصة هي إحدى سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق التنمية واستمرارها، وقد برزت الخصخصة في إطار تحول استراتيجية التنمية من النموذج الشمولي المخطط الى النموذج الحر الذي يعتمد آلية السوق، والسبب في هذا الشمول هو النتائج التي حققها النموذج الشمولي المخطط والتي حققت بعض المكاسب وخاصة في مجال انجاز البنية الاساسية وإقامة بعض الصناعات التحويلية وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن اتساع نطاق القطاع العام أدى الى تهميش القطاع الخاص.

إن لتراجع مستوى الاداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني[١]، والتي أهم مظاهرها، العجز في الموازنات العامة، عجز الموازين الجارية وانخفاض الاحتياطيات، ارتفاع نسبة البطالة أو تزايد حجمها، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور أسعار صرف العملات الوطنية، اختلالات في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد اعبائها، انخفاض الانتاجية في المشاريع العامة، عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلفه[٢]، أدى ذلك الى الدعوة الى التصحيح وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق، وقد يساعد النظام الاقتصادي العالمي في تخفيض الأعباء الناجمة أو قد تؤدي الى زيادتها وتفاقمها خصوصاً وأن النمو الاقتصادي العالمي يتصف بعدم الاستقرار.

تفيد أهمية البحث أن التدويل الاقتصادي وعولمة الاقتصاد قد أصبحا واقعاً ملموساً، تشير العولمة الى تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي كشكل من أشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري والغاء الخصوصية الاقتصادية

لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية(٣).

كما أن مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي أطلقت الدعوة للسياسات التصحيحية والتحول الى اقتصاد السوق، وتعظيم دور القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي مع التركيز على الجانب المالي النقدي باعتباره جوهر المشكلة(٤).

وقد أدركت الاقتصادات العربية أهمية الانفتاح على الخارج، والاندماج مع الاقتصاد العالمي، من خلال السياسات التجارية المتبعة في معظم البلدان العربية، وسعى عدد متزايد منها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التي انبثقت عن اتفاقيات الغات بعد انتماء جولة اورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٤. وقد اقتصرت عضوية الدول العربية في الغات على تونس والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا وانضمت كل من الامارات والبحرين وقطر الى عضوية المنظمة العالمية للتجارة، وتبعتها كل من الاردن والجزائر والسعودية والسودان للانضمام الى المنظمة(٥).

وقد شهدت الاقتصادات العربية جهوداً وثيقة لتحرير التجارة الخارجية ونظم الصرف وجعل الانظمة المتعلقة بها أكثر شفافية(٦)، واستطاعت بعض البلدان العربية من خلال برامج التخصيص، حيث تم إدخال التوازن في

المعاملة بين القطاعين الخاص والعام، تحديد سعر الصرف وصولاً به، في بعض البلدان الى تحقيق قابلية عملاتها للتحويل(٧).

يهدف البحث الى دراسة حتمية الخصخصة حيث برزت الخصخصة كإحدى الوسائل الناجحة المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة لتحسين الأداء الاقتصادي لقطاعات الدولة، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية والمالية وتحسين فعالياتها المختلفة، وتتحقق الخصخصة وفق اسلوبين هما الخصخصة التلقائية والخصخصة البنيوية(٨)

تتلخص الخصخصة التلقائية في تشجيع القطاع الخاص أفراداً أو مؤسسات، ودعمه بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد الوطني، على أن لاتؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام. ويعتمد هذا الاسلوب أساساً على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع المبادرات لأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع، وذلك باطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والانتاج في مؤسساته المختلفة، ويلاحظ أن تنفيذ هذه المتطلبات يتطلب فترة زمنية طويلة، وبالذات ما يكفي من الزمن لقيام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار الى متطلبات عملية الخصخصة التلقائية.

وتتلخص الخصخصة البنيوية بتقليص دور القطاع العام ووزنه الكبير من خلال بيع مؤسساته الانتاجية وتحويل إدارتها الى القطاع الخاص، ويندرج هذا الاسلوب بشكل واضح وشامل في سياسات الإصلاح الاقتصادي

المتبعة في العديد من الدول العربية، وعادة ما يتطلب تنفيذ هذا الاسلوب فترة طويلة من الزمن أيضاً، تبدأ بالاجراءات التمهيدية نفسها المتعلقة بتنفيذ الاسلوب الأول، يتبعها إجراءات بنيوية مختلفة تستند الى تصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم جدوى إصلاحها ليتم بيعها الى القطاع الخاص أو حتى فصل ملكيتها عن إدارتها، تمهيداً لضمان إدارة تلك المؤسسات على أسس اقتصادية كفوءة من دون أن تؤثر فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وبذلك يتم تطبيق مبدأ اللامركزية في إدارة المؤسسات العامة بعد انفصال ملكيتها عن ادارتها كمنطلق اقتصادي لرفع كفاءة تلك المؤسسات، سعياً وراء تحسين عوائدها المالية والعمل على الايفاء بديونها المختلفة في داخل البلد وخارجه.

الخصخصة ودور المنظمات الدولية:

إن التحويل الى القطاع الخاص عن طريق إجراءات الخصخصة المعروفة بنقل بعض ممتلكات القطاع العام يشكل ركناً مهماً من أركان تقليص النفقات العامة، وذلك باتجاه تقليص العجز المالي الذي تعانيه البلدان النامية[٩]. وتعميقاً لهذا النهج، فإن مجموعة البنك الدولي ترفض المساهمة في تمويل خطط المشروعات الصناعية في القطاع العام، محاربة منها للصناعة والقطاع العام في البلدان النامية[١٠].

ويرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة الاعمار والتنمية أن المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وخاصة ذلك الذي يعاني من اختلالات كبيرة، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام،

وتعزيز دور القطاع الخاص، باعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص الموارد من القطاع العام[١١].

ويمثل القطاع العام مصدراً متزايداً لهدر الموارد ناجماً عن كفاءة متدنية في استثماراته وخضوع قرارات الاستثمار للروتين[١٢]، فضلاً عن ذلك أن خسائر مؤسسات القطاع العام في كثير من البلدان النامية مسؤولة الى حد كبير عن اختلالات الموازنة الحكومية. واستنزاف عوائد البلد من العملات الصعبة لأن العجز في هذه المؤسسات[١٣] يسد عن طريق المؤسسات الأخرى ذات الكفاءة الأكبر، بينما نجد أن المشروع الخاص ينبغي أن يحقق ربحاً، والا فالخروج من السوق هو المصير الأكيد[١٤].

إن التكييف الاقتصادي هو الرد الفعلي لتوجيه الاقتصاد الوطني، وفقاً لأهداف مرسومة، لغرض تجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي، ويتضمن رد الفعل هذا على أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويوجد مدخلان رئيسيان لعمليات التكييف الجارية حالياً في الاقتصادات النامية والمتقدمة، أحدهما الذي يتم بمشورة ودعم ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١٥]، أما الإجراء الآخر للتكييف فهو المدخل المستقل عن تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تجري تدابير التكييف لتصحيح مسار الاقتصاد اعتماداً على التمويل الذاتي، أو الاعتماد على مصدر تمويلي غير الصندوق والبنك الدوليين، وقد يتطلب الامر إجراء التكييف بدون تمويل خارجي[١٦]، ويمكن ملاحظة هذا المدخل من التكييف في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفي البلدان المصدرة للبترول[١٧].

وقد تناولت إجراءات التكييف الهيكلي في مصر المتصلة باصلاح القطاع العام قضايا استقلال مشروعات القطاع العام عن الحكومة وإعادة هيكلة تلك المشروعات، ولتحقيق الاستقلال للمشروعات العامة، تم إصدار قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ليحل محل القانون السابق رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣[١٨]، مطبقاً للقانون الجديد يجري تنظيم مشروعات قطاع الأعمال العام في إطار قانون هرمي يقف في قمته المكتب الفني لقطاع الأعمال، وفي منتصفه الشركات القابضة، وفي قاعدته الشركات التابعة، ويسمح القانون بخصخصة مشروعات قطاع الأعمال العام، سواء ببيع الأصول أو بالتأجير، أو بعقود الادارة مع مجموعات متخصصة من المحترفين.

وعند اكتمال عملية اصلاح مشروعات قطاع الأعمال العام، سوف تعمل تلك المشروعات طبقاً للقواعد نفسها التي يعمل بموجبها القطاع الخاص، ويكون من سلطة مديرها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وتوليفة الانتاج والتسعير والعمالة.الخ، كما تقرر بموجب عملية اصلاح القطاع العام وقف تمويل استثمارات مشروعات القطاع من بنك الاستثمار القومي، بحيث يكون على هذه المشروعات تمويل استثماراتها عن طريق الأرباح المحتجزة أو بالاقتراض من الجهاز المصرفي أو بطرح أوراقها المالية أسهماً أو سندات في سوق راس المال[١٩].

وكانت أحد الاجراءات التي تضمنها برنامج الاصلاح في مجال اصلاح القطاع الخاص هو الموافقة أوتوماتيكياً على مشروعات الاستثمار الخاص، سواء كانت محلية أو أجنبية، ما لم تكن ضمن قائمة سلبية تم

اعلانها رسمياً كي تضمن الغاء القيود على اسعار منتجات القطاع الخاص، باستثناء عدد محدود من السلع الاستراتيجية[٢٠]. فضلاً عن ذلك تمكين شركات القطاع الخاص من توزيع منتجات اختيارات القطاع العام التي يجري تفكيكها تدريجياً في نطاق تحرير أسعار المنتجات الصناعية كالاسمنت والاسمدة وأخيراً إصدار قانون حوافز وضمانات الاستثمار[٢١].وفي تونس أدخل قانون ١٩٨٥/٧/٢٠ تحويراً على مفهوم المنشآت، فبعد أن كانت كل منشأة تملك الدولة ١٠%أو أكثر من رأسمالها تسمى منشأة عامة، وبعدها ما لا يقل عن ٣٤%، حتى عام ١٩٨٩ وطبقاً للقانون المؤرخ ١٩٨٩/٢/١، اعتبرت المنشاة التي تملك الدولة ١٠٠% من رأسمالها والمؤسسات العامة ذات الصبة الصناعية والتجارية، والتي تملك الدولة[٢٢] أو المساهمون ما لا يقل ٥٠% من رأسمالها.

شروط قروض صندوق النقد والبنك الدوليين للخصخصة:

إن السبب لدعوة صندوق النقد الدولي وقبله البنك الدولي للخصخصة هو أن سيادة روح المنافسة تقود الى تحسين الكفاءة الانتاجية من حيث التكاليف والنوعية، لأن الذي يحدد من سيبقى في السوق هو الاسعار، أما في حالة القطاع العام، فإن انعدام روح المنافسة بين مؤسساته وضمان دعمها من قبل الدولة، يعمل على التخصيص السيئ للموارد بما ينطوي عليه من مخاطر واسعة[٢٣].لقد أصبح جزءاً رئيسياً من استراتيجية البنك والصندوق الدوليين، التحول الى القطاع الخاص، عند تعاملها مع البلدان النامية في مجالات التمويل وتقديم القروض[٢٤].

لقد خصص البنك الدولي قروض التكييف الهيكلي، والتكييف القطاعي، فضلاً عن استحداث دائرة سميت بإدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، وظيفتها إعداد البرامج الموجهة الى الخصخصة، وتحديد المشاريع الواجب نقلها الى القطاع الخاص وتحديد المشترين المحتملين، ويدخل ضمن ذلك إعادة تقويم لسعر الصرف الخاص بالمصدرين[٢٥] وتخفيض العملة بنسبة ٤٠% مثلاً مع زيادة السعر الرسمي بمقابل الدولار[٢٦].

إن عملية مقايضة الدين تتم بان يقوم المقرض الاصلي أو الذي اشترى بالدين بخصم في سوق التداول بتحصيل دين البلد، ويحصل في مقابله على عملة البلد المعني بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، فضلا عن شراء أسهم محلية بالعملة المحلية وبذلك يحقق الدائنون ميزة هي أنهم يجدون استخداماً لقروضهم بقيمتها الاسمية، كما يتمكن المدينون من تخفيض ديونهم.

أن دائرة القطاع العام التي استحدثها البنك الدولي توفر قروضاً للمشترين بغية مساعدتهم في إصلاح المؤسسات العامة بعد امتلاكهم لها، وكل ما كان على وتيرته فهو السبيل الجديد للتعامل مع ديون البلدان النامية، ومنها مقايضة الدين، التي يتم من خلالها قيام مؤسسة التمويل الدولية، التابعة للبنك الدولي، بتشجيع البلدان النامية على مقايضة ديونها الخارجية بحصص ملكية في المشروعات العامة. وجدير بالذكر أن هناك شروط للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مقابل القروض والمساعدات التي تقدمها، تتضمن تخفيض أسعار الصرف، تقليص دور القطاع العام وفسح

المجال للقطاع الخاص وتحرير التجارة والغاء الحماية للصناعة الوطنية، الغاء الدعم للسلع الاساسية، معالجة التشوهات السعرية.

سيناريو المستقبل للقطاع الخاص:

إن المرحلة المقبلة تقتضي تعميق التوجهات الخاصة بتوزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، حيث يتحتم دعم التقدم المسجل في هذا الاطار المزيد من التكامل والتداخل بين القطاعين، فالقطاع الخاص الذي إذا ما أظهر قدرة على التأقلم مع الاصلاحات والذي يتمتع بطاقات معتبرة للنمو والتطور، فان عليه واجبات يجب القيام بها.

إن أهم ما يجب على القطاع الخاص هو إدراج قراراته أكثر من المرحلة السابقة ضمن نظرة استراتيجية ترتكز على تشخيص ديناميكي لميزاته التفاضلية. كما عليه أن يجعل من البحث عن دعم قدراته التنافسية لمجابهة المزاحمة على الصعيدين الداخلي والخارجي المعيار الاساسي لضبط أولوياته،ويكون ذلك بزيادة تطوير روح المبادرة وتنمية القدرات على الابتكار والابداع. وجعل القطاع الخاص يتعامل مع المخاطرة وتغير الاوضاع باعتبارهما معطيين مرتبطين بكل اقتصاد سوق متفتح على الخارج[٢٧].

إن السعي الى تقييم أدق لحاجياته من اطارات ويد عاملة مختصة، ومن تقانة متطورة، هي من الواجبات الخاصة بالقطاع الخاص، كذلك تقييم المجهود الاضافي الذي يجب بذله لتحسين التصرف، وضمان جودة المنتوج والضغط على الكلفة، وذلك لغرض المحافظة على مكانة المنتوج الوطني في

الاسواق التقليدية أولاً ودعمها وكسب أسواق جديدة ثانياً. وبذلك يتم الارتقاء بالمؤسسات الوطنية الى مستوى مثيلاتها من الدول المتقدمة.

من ناحية ثانية على الدولة دفع مسار التنمية وذلك بسن السياسات والاجراءات المناسبة، والنهوض بالميادين التي لا يمكن للقطاع الخاص الاضطلاع بها بحكم مستوى نموه الحالي وامكانياته[٢٨]، كما يتحتم على الدولة ضمان مصالح كل الاطراف والتحكيم بينها، وضبط الخيارات للتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية، كذلك إيجاد التوازن الافضل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التنمية والعدالة في توزيع ثمارها. وان تحكيم الدولة وسهرها على مختلف التوازنات، واعتمادها في ذلك على الحوافز المناسبة بدل التدخل المباشر، هي كلها من العوامل الكفيلة برفع المبادرة الخاصة خلال السنوات القادمة وزيادة طمأنتها على مستقبل استثماراتها.

إن توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص تخضع لديناميكية متواصلة محركها الأساسي مبدأ التكامل بين هذين القطاعين للاستجابة الى مقتضيات استراتيجية التنمية وتجسيم اختيارها وأهدافها الأساسية، فالتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط الى آخر يعتمد على آلية السوق يتطلب تصحيحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، والتصحيحات الهيكلية في العراق والتحول الى اقتصاد السوق تتضمن نواحي مؤسسية وتشريعية وسياسية واجتماعية، فضلاً عن الجوانب التنظيمية والإدارية، وهكذا تبرز الخصخصة خلال هذا التحول والاصلاح الاقتصادي كإحدى السياسات التي يعتمد عليها في إطار الانتقال من الاقتصاد الشمولي المخطط الى اقتصاد السوق[٢٩].

وجدير بالذكر أن عملية تحويل الملكية العامة الى قطاع خاص ليست عملية سهلة، ولكنها عملية معقدة تحتاج الى خبرة خاصة، كما تحتاج الى زمن لتنفيذها وتمر بعدة مراحل،كما لابد من توفر شروط أساسية لتنفيذ هذه العملية، منها شروط عامة كضرورة ضمان قيام منافسة حرة، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة الى شركة خاصة محتكرة، ولابد من تنشيط السوق المالية في الدولة، كما أن هناك شروطاً خاصة تتعلق بطبيعة كل مشروع وخصائصه[٣٠]. وتتم عملية التحول هذه في إطار عملية الاصلاح الاقتصادي، وبخاصة إصلاح القطاع العام ومنحه الشروط ذاتها التي تتوفر للقطاع الخاص من أجل أن تكون المنافسة عادلة وتحقق مصلحة الاقتصاد الوطني. [٣١]

الخصخصة مزاياها وخصائصها:

إن الخصخصة privatization تعني تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص، إدارة أو ايجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراءاً في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة[٣٢].

وتختلف طبيعة القطاع العام عن طبيعة القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص يهدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح، في حين يلتزم القطاع العام بعدد من الأهداف قد تكون أحياناً متباعدة ومتضاربة يصعب تحقيقها في آن واحد[٣٣]، وبذلك تكون أهداف القطاع الخاص واضحة ومحددة، بينما في القطاع العام تكون الأهداف متعددة ولها أبعاد اقتصادية وسياسية

واجتماعية. أما من ناحية الادارة فهي في القطاع الخاص واضحة ولها استقلاليتها، بينما تجدها في مؤسسات القطاع العام غير ذلك[٣٤]، كما يتسم القطاع الخاص بسهولة المراقبة والتقييم عنه في القطاع العام.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية التحويل الكامل أو الجزئي لملكية مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص يحقق العديد من الايجابيات تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية، تجعل منها وسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني[٣٥]، وتطوير القطاع الخاص وتدعيم المنافسة كوسيلة لزيادة كميات الانتاج وتحسين النوعية وزيادة جودة الانتاج الوطني، وتوفير موارد الدولة وتخفيف الأعباء الناتجة من تكاليف الاعانات والدعم التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام[٣٦].

وتتميز الخصخصة بأنها تحقق رفع معدل النمو الاقتصادي، رفع مستوى جودة السلعة أو الخدمة التي يتم انتاجها، تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، زيادة الادخار القومي والاستثمار تدريجياً نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمام المدخرين، فيقل ميلهم للادخار والاكتناز ويتحولون الى الاستثمار المنتج، زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن مستوى جودة المنتج وزيادة القدرة على المنافسة، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، تخفيض الحاجة الى الديون الخارجية والمعونات، زيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى الأجور[٣٧].

إن عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص تتم بعدة أشكال، أما ببيع الشركات الحكومية كاملة للجمهور وبخاصة للعاملين في الشركات، أو بالتأجير الطويل الأجل للأصول التي تملكها الحكومة للقطاع الخاص

وفقاً لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور، أو بطرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على ادارتها مع الالتزام بالشروط المناسبة لحماية المستهلك، أو بتصفية الوحدات الحكومية التي يثبت عدم صلاحيتها أو قدرتها على الاستمرار لعدم توفير الجدوى الاقتصادية في استثمارها بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها والتي يدفعها في النهاية المواطنون جميعهم(٣٨).

ولغرض التعرف على كفاءة المشروعات العامة توجد عدد من المؤشرات والمقارنات مع القطاع العام، مثلاً المبيعات لكل موظف أقل، الارباح والانتاج المادي أقل، تكاليف المبيعات عن كل دولار أعلى، الضرائب التي يدفعها كل موظف أقل، نفقات التشغيل بالاضافة الى الاجور أعلى، المبيعات عن كل دولار من الاستثمارات أقل، الارباح عن كل دولار من اجمالي الأصول أقل، الأرباح عن كل دولار من المبيعات أقل، المبيعات لكل موظف تنمو بمعدل أقل(٣٩).

وتتم عملية التصحيح الهيكلي على مرحلتين، الأولى يتم فيها تهيئة أرضية التحول الى آليات السوق بتحييد القيود الادارية في السياسات المالية والنقدية، فاهتمت سياسات التصحيح بالغاء الدعم وتعويم أسعار صرف العملات الوطنية تجاه الاجنبية وتحقيق الضغوط على أسعار الفائدة مع الابقاء على الهيكل الجامد للأجور وامتدت هذه المرحلة في البلاد العربية من منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات، أما المرحلة الثانية فتم فيها إحداث تغييرات جوهرية بمعدلات عالية في هيكلية ملكية وسائل الانتاج

واسلوب إدارة الاقتصاد الوطني والخصخصة والعمل على توفير شروط آلية السوق وامتدت هذه المرحلة من التسعينات ولحد الآن.

الاتفاقيات الدولية وأثرها في الخصخصة:

لقد قامت جولات منذ عام ١٩٤٧ من مفاوضات التجارة العالمية، تحت اشراف الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الغات)، بتقنين قواعد التجارة الدولية مع زيادة انفتاح نظم التجارة، وفي كانون الثاني ١٩٨٦ اتخذت البلدان الاعضاء التسعون في منظمة الغات خطوات أولية لاجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف تبدأ رسمياً في أيلول ١٩٨٦ وتنفذ نتائج هذه الجولة في التسعينات، وعناصر النظام التجاري العالمي الرئيسية الأربعة التي يمكن أن تطرح في الجولة الجديدة وهي عدم التمييز، التفرقة بين التدابير على الحدود مثل الضرائب على التجارة الدولية والتدابير غير الحدودية أو الداخلية مثل الاعانات، تطوير العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية، دور (الغات) القوية في المستقبل وليس من الغريب،مع تزايد أهمية التجارة الدولية والمصاعب الاقتصادية في العقد الماضي، والتحولات في المراكز النسبية للدول التجارية الرئيسية[٤٠].

وقد شهد عام ١٩٩٤ بداية التحول في نظام التجارة العالمية الأمر الذي لم ير العالم نظير له منذ الحرب العالمية الثانية عندما بدأت اتفاقية الغات ١٩٤٧ والتي أعقبها ثمان جولات في المفاوضات أدخلت عليها تعديلات كان أهمها وأبعدها أثراً الجولة المعروفة بجولة أورجواي والتي بدأت

رسمياً في سبتمبر ١٩٨٦ وانتهت في مدينة مراكش في ابريل ١٩٩٤ حيث ابتدأ توقيع الاتفاقية الدولية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية[٤١].

إن اهم ما يميز دورة اعمال أورجواي والذي كان له صدى في مقررات وأعمال المنظمة العالمية الجديدة، هو إدخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصاتها، ولعل أهم أحداث عام ١٩٩٥، إعلان قيام منظمة التجارة العالمية، ويأتي هذا الحدث في أعقاب تطور في الاقتصاد الدولي شمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فنظام بريتنوود الذي أنشئ بموجبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انهار في بداية السبعينات بتعويم العملات الرئيسية في العالم، ولكن هاتين المنظمتين استمرتا العمل وفق منضور جديد، في حين أن اتفاقية الغات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية، تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظيم وفق ترتيبات ثنائية أو جماعية[٤٢].

وقد نشأ الى جانب نظام الغات تكتلات اقتصادية من اشهرها الاتحاد الاقتصادي الأوربي، والمنطقة الحرة لدول شمال أمريكا، إضافة لتكتلات في الدول النامية فاصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين، أحدهما تدفع العالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تتكفئ على نفسها وتنعزل خلف حواجز كمركية، أما النزعة الأخرى فتدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الميزة النسبية للدول والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الأطراف في التجارة الدولية.

وتشتمل اتفاقية أورجواي المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على بنود تنص على خفض الدعم للصادرات والانتاج الزراعي، وتحويل الحواجز غير

الكمركية الى تعريفات كمركية واضحة، كما وضعت الاتفاقية بعض الاستثناءات للدول النامية من الشروط العامة التي تخضع لها بقية الاعضاء مراعاة لأوضاعها(٤٣).

أما أهداف منظمة التجارة العالمية فهي تتضمن كل أهداف الغات السابقة والتي تشمل رفع مستوى المعيشة والدخول وضمان التشغيل الكامل، وتوسيع الانتاج، والتجارة والاستغلال الأمثل لموارد العالم، كما هدفت المنظمة الى استغلال الموارد بالصورة المثلى والتي يتحقق من خلالها التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة بصورة تتلاءم مع السياسات الاقتصادية القطرية، وكذلك بذل المجهودات اللازمة لضمان حصول الدول النامية خاصة الدول الاقل نمواً على حظها من النمو في التجارة الدولية(٤٤).

ويتمثل الدور الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في تسهيل تطبيق كل الاتفاقيات والمواد القانونية المتعلقة بجولة اورجواي، إذ أنها تمثل منبراً للمفاوضات، كما تدبر وتشرف على كل القوانين والاجراءات التي تحكم حل الخلافات بين الاعضاء ومراقبة السياسات الخارجية للدول الاعضاء، وفوق ذلك فان المنظمة تتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق ترابط وتنسيق أكبر في السياسة الاقتصادية الدولية(٤٥)، وبذلك فان منظمة التجارة العالمية تختلف عن الغات في أمرين أساسيين هما أنها تتمتع بالصفة القانونية لالزام الاعضاء بالاتفاقية، في حين أن الغات لم تكن لها هذه القدرة، كما أن المنظمة يشمل اهتمامها قطاعات أكبر وأوسع مما كان عليه الحال تحت اشراف الغات، إذ تشمل تلك الاهتمامات الاتفاقيات في التجارة

والخدمات، دعم الانتاج الزراعي، حقوق الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار[٤٦].

صندوق النقد الدولي والبرنامج البديل:

إن الاختلالات التي يلحظها صندوق النقد الدولي في اقتصادات البلدان العربية ليست الا محصلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة وتكمن تلك السياسات انها قيدت المبادرات الخاصة وضيقت المجالات المفتوحة أمام القطاع الخاص، وحالت بين الاستثمار الاجنبي والاقتصاد الوطني وأطلقت العنان للقطاع العام فدخل مجالات لا تتفق مع طبيعته وعزلت الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد العالمي من خلال التدخل في تحديد مستويات الاسعار والاجور وإقامة أسوار حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية، ونشرت مظلة الحماية الاجتماعية فوق قطاع عريض من الشعب بالدعم والتأمينات الاجتماعية والمشاركة بالأرباح مما أفقده الحافزية للعمل والانتاج[٤٧].

لذا جاء العلاج الذي يقترحه الصندوق من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلية التي قدمها وتستهدف تحرير الاقتصاد، أي جعله يسير على مذهب الاقتصاد الرأسمالي الحر أو اقتصاد السوق، مع ادماجه دمجاً عضوياً في النظام الرأسمالي العالمي، وأضحت المهمة المطلوبة هي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي، والهدف الأكثر مباشرة لبرامج التصحيح التي يقترحها الصندوق هو تحسين وضع ميزان المدفوعات، والعلاج هو الوصفة التي

وصفها الصندوق والتي تتضمن تحرير الاقتصاد وتخفيض سعر الصرف، وتخفيض الانفاق العام، وبيع القطاع العام للقطاع الخاص والغاء الدعم(٤٨).

ولم تختلف طريقة الصندوق في تقويم مدى نجاح برامج التصحيح التي يتبناها عن ذي قبل، فما زال التركيز الأكبر على عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وعلى الرغم من المؤشرات المستخدمة في التقويم قد تشمل معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فإن مقياس النجاح يظل هو أحداث خفض ملموس في العجز الداخلي والخارجي ونسبة كل منها الى الناتج المحلي الاجمالي. وأي نقاط للضعف تظهر فيما يتعلق بالتضخم أو معدل النمو فهي واردة ولها تفسير جاهز والتشديد قائم على أنه مع الاستمرار في تطبيق البرنامج وعدم التراجع عنه ستنخفض معدلات التضخم وترتفع معدلات النمو ولو بعد فترة تطول(٤٩).

وقد تحمل فقراء الوطن العربي النتائج السلبية والأثر الضار لبرامج التصحيح واعادة الهيكلة التي طرحها صندوق النقد الدولي ولا ينكر هذا الامر بعض خبراء الصندوق حيث أن هذه النتيجة لا تمثل مشكلة في رأي هؤلاء الخبراء وإنما تمثل عنصراً من عناصر الحل. فالخفض الكبير في الانفاق العام يؤدي الى هبوط معدلات النمو والاقتصاد وتراجع الدخول في فترة الركود وهذا يستتبع نقص الانتاج وزيادة البطالة وتدهور مستوى المعيشة، وهذه لا تمثل مشكلة في رأي خبراء صندوق، فالذي يتحمل النتائج السلبية التي والاثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء فيزداد الفقراء فقراً وتزداد ثروة الاغنياء (٥٠).

ومصدر الضرر للفقراء هو الجانب التقشفي للبرنامج (او ضغط الطلب الكلي)يؤثر على الفقراء من زوايا عديدة فهو يقتطع جانباً من النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي يستفيد من الفقراء بالدرجة الأولى مثل دعم السلع الاستهلاكية والتعليم والعلاج المجانيين كما ان البرنامج كثيراً ما يعمد الى زيادة الايرادات برفع اسعار منتجات القطاع العام واسعار خدمات المرافق العامة كالكهرباء والمياه وخدمات النقل العام والضرر النسبي االذي يقع على الفقراء واصحاب الدخول المحدودة من جراء ذلك اكبر من الذي يقع على الفئات الاعلى دخلاً، كذلك فان الاثر الانكماش للبرنامج ينعكس على الفقراء في شكل تضاؤلي قرص العمل وارتفاع نسبة البطالة، فضلا عن الاثار التضخيمية.

تطور التجارة العالمية والتمهيد للخصخصة:

نشأت منظمة الجات عام ١٩٤٧ والتي أعقبها ثمان جولات من المفاوضات أدخلت عليها تعديلات كان أهمها وأبعدها أثراً الجولة الاخيرة المعروفة بجولة أورجواي، والتي بدأت رسمياً في ١٩٨٦/١٠ وانتهت في مدينة مراكش في ١٩٩٤/٤، حيث فتح الباب لتوقيع الاتفاقية الدولية المنشئة لمنظمة التجارة الدولية. وأهم ما يميز اتفاقية أورجواي، هو ادخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصاتها.

ومن أهم أحداث عام ١٩٩٥، اعلان قيام منظمة التجارة الدولية، يأتي هذا الحدث في أعقاب تطور في الاقتصاد الدولي شمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت تلك بعض التغيرات في المنطلقات النظرية

التي جاء بها الاقتصاديون في جانب النظام الرأسمالي لاقتصاد السوق، إلا أنه في الوقت نفسه فإن بعض المنطلقات التي جاء بها الفكر الاشتراكي الماركسي قد أثبتت الثورة العلمية والتكنولوجية بأنها لم تكن دقيقة. فالتأكيد على انهيار النظام الرأسمالي الحتمي على أساس النظرية المادية العلمية لم يتحقق لحد الآن بل بالعكس فإن الظواهر الحالية تؤكد استمرار تكيف النظام الرأسمالي للتغيرات العالمية(٥١). فنظام بريتون وودز الذي أنشيء بموجبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انهار في أوائل السبعينات بتعويم العملات الرئيسة في العالم.

ولكن هاتين المنظمتين ظلتا تعملان وفق تصور جديد، في حين أن منظمة الجات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية، تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظم وفق ترتيبات ثنائية أو جماعية، ولقد نشأ بجانب نظام الجات تكتلات اقتصادية من أشهرها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي، والمنطقة الحرة لدول شمال أمريكا، اضافة لتكتلات في الدول النامية. فأصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين، أحدهما تدفع العالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تتكفيء على نفسها وتنعزل خلف حوائط كمركية، أما النزعة الاخرى فتدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الخبرة النسبية للدول، والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الاطراف في التجارة الدولية.

إن ادارة الاقتصاد العالمي في هذا القرن تتخذ عدة أشكال اقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ولكنها لن تكون بأي شكل من الاشكال مستندة الى ادارة وهيمنة دولة واحدة، وأن مسألة هيمنة الولايات

المتحدة الامريكية على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة دقيقة لذا لا يمكن قبول نظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ وسقوط الايديولوجيات[٥٢]. وقد خضعت التجارة الدولية في السلع الزراعية لترتيبات خارج نظام الجات فالهندسة المرتدة والتي تعني أنه سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصي الاقتصادية والتكنولوجية التي تملكها دول الشمال والتي لا يمكن لقدم الوقوف دون التوكؤ عليها[٥٣]، فتطورت تطوراً مختلفاً حيث وفرت الدولة خاصة الصناعية الحماية للزراعة خلف حوائط كمركية وغير كمركية مع دعم الصادرات الزراعية لاعطائها ميزة تنافسية في الاسواق العالمية، فكان من جراء ذلك أن تراكمت الفوائض الزراعية وزادت الاعباء على ميزانيات الدول الصناعية نتيجة لما تقدمه من دعم.

لقد ظهرت تشوهات في الاقتصاد الدولي بسبب ذلك فإن ارساء قواعد السلوك الاقتصادي على قاعدة اقتصادية جديدة هي لبرلة الاقتصاد وأدلجته وعولمته من أجل اسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول[٥٤]. إن المتضرر الاكبر من هذا التطور المنتج الزراعي في الدول النامية الذي أفضى في نهاية الامر الى حل منظمة الجات واستبدالها بمنظمة التجارة الدولية التي تتضمن ترتيبات التجارة الزراعية ضمن اختصاصاتها. وأن أهداف منظمة التجارة الدولية[٥٥] تتضمن كل أهداف الجات السابقة بالاضافة الى أهداف أخرى[٥٦].

وجدير بالذكر أن نظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية وآلية السوق والتي يقوم على أساسها الفكر الرأسمالي أصبحت الآن القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية

الدولية التابعة للامم المتحدة بعد أن كانت مقتصرة فقط على اتجاهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والانشاء ومنظمة الجات، فمثلاً أن جولة الاوروغواي الثامنة وتأسيس المنظمة الدولية للتجارة قد اعتمدت على الفكر الرأسمالي في صياغة قرارها من أجل انشاء النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف، مع العلم أن اقتصاد القرن الجديد لن يكون مشابه لاقتصاد القرن العشرين كما أن المسرح الاقتصادي العالمي الجديد الذي عد لاستقبال القرن الحادي والعشرين يختلف عن ذلك المسرح الذي أعد في حينه لاستقبال القرن العشرين(٥٧).

إن ما يدعو الى الانتباه أنه حتى الانكتاد الذي كان لأكثر من ربع قرن يرفع شعار التنمية في البلدان النامية من خلال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومبدأ التكافل أو الترابط الاقتصادي أخذ الآن يبشر بآلية اقتصاد السوق بوصفه الطريق الامثل في اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة والنهج الاوفى حظاً في تحقيق النمو في الاقتصاد العالمي، لذلك اختفت الاشارة الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد من تقارير الانكتاد وجرت الاشارة الى البرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك بشكل عابر في مقررات الانكتاد التاسع عام ١٩٩٧ في جنوب أفريقيا، فالاتجاه السياسي الدولي الآن هو السيطرة الرأسمالية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات(٥٨).

التوصيات:

لقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية

١. ان التوجه المندفع نحو الخصخصة من الخارج لا يعبر بالضرورة عن حاجة موضوعية، أي لم يكن نتيجة لتقييم جاد لاداء القطاع العام وبيان قصوره مما يستدعي نقل الملكية الى القطاع الخاص بافتراض انه الاقدر على التنمية.

٢. ان اعتماد البلدان التي انخرطت في مسلسل الخصخصة المطلقة على حساب القطاع العام على الغير من دون الاعتماد بالأساس على الذات كتوجه لاحلال القطاع العام محل اختبار من شانه ان يحد من قدراتها التنافسية، وموقعها التفاوضي في ظل واقع العولمة وتدويل الاقتصادات من حيث انها تتجه الى المتعاملين مع الخصخصة انفسهم من راس مال خاص اجنبي، فاولى للراسمال الاجنبي ان يتجه الى تمويل مباشر لاستثمارات جديدة.

٣. لا يمكن اعتبار الخصخصة اطاراً او فضاءاً جديداً او بديلاً عن القطاع العام وادواره في اسناد التنمية وتفعيلهما، فللدولة مهام متميزة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في ظل استراتيجية التنمية المتكاملة والمنسجمة والتي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاقتصادي المختلط والقطاع التعاوني، ومن ثم فان كل تصور لسياسات اقتصادية واجتماعية صادقة وفاعلة يرتكز على قاعدة توزيع الادوار وتوضيح قواعد العمل، والتفاعل بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

٤. ان استئثار المبادرة الخاصة وراس المال الخاص بمجالات تدخل القطاع العام، هو توجه تساهلي وسكوني لا يرقى الى مستوى التوظف الشمولي والاستخدام التام للمخزون الاقتصادي المتوفر والمتاح، كما ان الاحرى بالقطاع الخاص ان ياخذ مسار الانخراط الموضوعي في توظيفات جديدة من شانها رفع مستوى الاداء للقدرات الانتاجية الذاتية للبلدان التي اختارت الخصخصة منهجاً للتنمية.

٥. ان جهود التصحيح واعادة الهيكلة ومعالجة الاختلالات في اقتصادات البلدان العربية والعراق يجب ان تنطلق من مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون فيما بينها وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهذا يتطلب اعتماد سياسات محلية تهدف الى تخطي الصعوبات في المدى القصير وتحقيق انجازات كبيرة على المدى الطويل، كما تحتاج الى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية وقيام المنظمة العالمية للتجارة (W.T.o).

٦. لا بد من تفعيل قوى السوق وترشيدها وزيادة مرونة الادارة لمؤسسات القطاع العام، وهذا يمكن ان يكون المدخل الاوسع لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

٧. يحتاج العراق والبلدان العربية في المرحلة الراهنة الى استمرار الدولة كموجه عام لعملية التنمية الشاملة وممارسة رقابتها للاداء وتحقيق العدالة الاجتماعية النسبية، أي ما زال مطلوباً من الدولة اقامة المشروعات (الانمائية الاستراتيجية ولا سيما تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

Means Of Privatization And Economic Reform And Restructuring And The Transition To A Market Economy

Dr. Rawa Zeki Younis ALtawel

Assistant Profesor, Department of Economic Studies, Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The decline in the level of performance and economic efficiency of public sector enterprises and its impact on economic growth, and the emergence of imbalances in the national economy, which is the most important manifestations, the deficit in public budgets, current accounts deficit, low reserves, high unemployment or increasing size, high rate of inflation, the deterioration of exchange rates national currencies, imbalances in the banking sector and the trade sector, high external debt and the increasing burden, low productivity in public enterprises, the invalidity of the tax system and its failure led to a call for correction and restructuring and the transition to a market economy, may help the global economic system in reducing the burden caused or may lead to increased and aggravated especially as global economic growth is characterized by instability.

الهوامش والمصادر:

(١) علي توفيق صادق، حصيد علي الجارجي، نبيل عبد الوهاب، في تحرير (جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية)، العدد الأول، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٥، ص٤.

(٢) مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص٣١.

(٣) مجيد مسعود، الخصخصة من منظور تنموي، ندوة توجهات د آفاق الخصخصة في دولة القطر، ٦-٧ نيسان، ١٩٩٦، ص٤.

(٤) د.رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السابع، موصل، العراق، ٢٠٠٣، ص٩٦.

(٥) العبد الله، التصحيحات الهيكلية، مصدر سابق، ص٣٩.

(٦) استطاعت بعض البلدان العربية من خلال برامج التصحيح التي تطبقها أن تخطو خطوات كبيرة على هذا الطريق، حيث تم الغاء الكثير من القيود على التجارة الخارجية.

(٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، ١٩٩٥، ص٧١.

(٨) نواف الرومي، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخوصصة في الأقطار العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس،١٩٩٩.

(٩) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٣٦.

(١٠) لقد أدت سياسات الاصلاح النقدي والمصرفي الى بعض النتائج الايجابية، منها تهيئة البيئة المصرفية للمنافسة، ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وزيادة درجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، وخصوصاً خفض معدلات التضخم، وأن الانخفاض هذا يرجع الفضل فيه الى السياسة النقدية فضلاً عن اصلاح الموازنة العامة وخفض العجز.

(١١) إن أغلب مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية غير المنتجة للنفط ليست مشكلات مؤقتة ولا يمكن معالجتها بالتمويل وحده، وعندما يكون التكييف ضرورياً فيجب توفير قدر معين من التمويل كذلك لتجنب حدوث تغيرات فجائية في الاقتصاد، وفي أغلب الأحوال ترتبط المساعدة المالية التي يوفرها صندوق النقد الدولي للدولة العضو ببرنامج التكييف الاقتصادي.

(١٢) سعيد النجار، موجز ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، أبو ظبي، ١٩٨٧، ص٢٥.

(١٣) ريتشارد هيمنج وعلي م.منصور، هل التحويل الى القطاع الخاص هو الاجابة، التمويل والتنمية، ١٩٨٨، ص٣٢.

(١٤) د. مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية، آفاق اقتصادية، ص٦٩.

(١٥) وتتعلق هذه الاجراءات بالشروط التي تقدمها أي من المؤسستين المذكورتين الى البلدان النامية عند لجوئها اليها للحصول على تمويل جديد، وتشمل اجراءات التكييف، عدداً من البنوك التي ينبغي على البلد المقترض تطبيقها قبل الحصول على القرض الجديد أو ملازمة لاستخدام القرض.

(١٦) ويتم باستخدام اجراءات السياستين المالية والنقدية، إحداهما أو كلتاهما، وبعض اجراءات الرقابة المباشرة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

(١٧) ان البلدان التي لجأت الى صندوق النقد والبنك الدوليين هي التي فشلت في الجهود التنموية، وعجزت مدخراتها عن تلبية حاجتها الى تمويل الاستثمار، ومواجهة عجز موازناتها، الأمر الذي لم تجد منه بد في اللجوء الى هاتين المؤسستين بفعل ضعف ثقة الممولين الدوليين في ملائمتها.

(١٨) جودة عبد الخالق، سياسات التثبيت الهيكلي في مصر، القاهرة، ١٩٩٨.

(١٩) جودة عبد الخالق، المصدر نفسه، ٣٢٨.

(٢٠) جودة عبد الخالق، مصدر سابق، ص٣٣٠.

(٢١) القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

(٢٢) المساهمون العامون كما جاء في القانون نفسه هو الدولة، الجماعات العامة، المنشآت التي تملك الدولة كلياً رأسمالها، المؤسسات العامة ذات الصبغة الصناعية والتجارية، انظر: المنصف عباس، تجربة تونس في الخصخصة، معهد الاقتصاد الكمي، تونس، ٣٤٨.

(٢٣) ويقول خبراء الصندوق الدولي أن مصدر الاستياء من الملكية العامة أو القطاع العام ليس ايديولوجياً، ولكن هناك شكوك فيما إذا كانت منافع الملكية العامة توازي تكلفتها.

(٢٤)انظر المصادر التالية:

-د. مصطفى مهدي حسين، مصدر سابق، ص٦٩.

-ريتشارد هيمنج، مصدر سابق، ص٣١.

(٢٥) حيث يستلم أغلب المصدرين في بيرو ١٠% في عوائدهم بالسعر الحر والباقي بالسعر الرسمي الذي أصبح معادلاً لسعر التصدير، فضلاً عن ذلك الاجراءات من زيادة سعر الكثير من مفردات الاغذية الاساسية بنسبة ٤٠% - ١٠٠% وزيادة معاشات موظف الحكومة بنسبة ٣٠% و ١٥% في القطاع الخاص.

(٢٦) د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، مصدر سابق، ص٩٨.

(٢٧) سعيد النجار، التطورات الاخيرة في النظام النقدي المالي الدولي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٧.

(٢٨) المنصف عباس، تجربة تونس في الاصلاح الهيكلي والخصخصة، معهد الاقتصاد الكمي، تونس، ١٩٩٩.

(٢٩)العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص٤٤.

(٣٠) سهير محمود معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مصر المعاصرة، القاهرة، ١٩٩٠.

(٣١) العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص٤٨.

(٣٢) فالصدمات الاقتصادية السلبية تؤدي الى ظهور اختلالات في الاقتصادات الكلية وعجز لا يمكن استمراره في ميزان المعاملات الجارية بالاضافة الى الاختلالات المالية والمعالجة تتم عن طريق الخصخصة وغيرها من عمليات التصحيح والتثبيت.

(٣٣)العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٤٥.

(٣٤) سهير محمود معتوق، السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٩.

(٣٥) العبد الله العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص٤٦.

(٣٦) مجيد مسعود، الخصخصة من منظور تنموي، ندوة توجهات وآفاق الخصخصة، ٦-٧ نيسان، قطر، ١٩٩٦.

(٣٧) علي السلمي، أوراق من ملف القطاع العام، الأهرام، ١٩٨٧/٧/٢٤، من الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة، بيروت، ١٩٩٩.

(٣٨) إن تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص يؤدي الى نشر واشاعة ملكية الاسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين. وهذا يحقق عدالة أكبر واستقرار اقتصادي أفضل وخاصة عندما يتم بيع الشركات الحكومية الى العاملين فيها.

(٣٩) انظر المصادر التالية:-

-العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق، ص٤٨.

-ستيف هانكي، تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الشرق والغرب، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥٤.

(٤٠) س. ج. انجاريا S.J.Anjaria، جولة جديدة في المفاوضات التجارية العالمية، التمويل والتنمية، يونيو، ١٩٨٦، ص٢.

(٤١) عبد العزيز شرابي وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

(٤٢) التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، لعام ١٩٩٥، إعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، كانون الاول، ١٩٩٥، ص٢٨٥.

(٤٣) د. رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا مصدر سابق، ص٨١-١٠٦.

(٤٤) التقرير السنوي، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٤٥) د. هناء عبد الغفار السامرائي و د.عماد عبد اللطيف سالم، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بيت الحكمة، قسم دراسات اقتصادية، تأليف مجموعة باحثين، بغداد، ٢٠٠٢.

(٤٦) التقرير السنوي، مصدر سابق، ص٢٨٨.

(٤٧) ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه،السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٢٦.

(٤٨) نيكوس، بولا نتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩.

(٤٩) عبد الشكور شعلان، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، دار الرازي، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٧.

(٥٠) العيسوي، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٥١). برهان محمد نوري، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ٢١٨

(٥٢). د. محمد حميد الجميلي، الهمينة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية، العدد ٥، السنة الثانية، ١٩٩٥، ص٣٩.

(٥٣). محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، كانون الاول، ١٩٩٤، ص١٢٤-٢١٢.

(٥٤). ناصيف حتي، ورقة عمل حول "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، تشرين الاول، ١٩٩٥، ص١١.

(٥٥). News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, GAT, Geneva, ١٩٩٤.

(٥٦). تتضمن أهداف منظمة التجارة الدولية بالاضافة الى أهداف الجات السابعة، والتي تشمل رفع مستوى المعيشة والدخول، وضمان التشغيل الكامل، وتوسيع الانتاج والتجارة والاستغلال الامثل لموارد العالم، وبالاضافة الى ذلك فقد هدفت المنظمة أيضاً الى الآتي:

١. استغلال الموارد بالصورة المثلى، والتي يتحقق من خلالها التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة بصورة تتواءم مع السياسات الاقتصادية القطرية.

٢. بذل الجهود اللازمة لضمان حصول الدول النامية، خاصة الدول الاقل نمواً، على حقها من النمو في التجارة الخارجية. ويتمثل الدور الرئيس لمنظمة التجارة الدولية في تسهيل تطبيق كل الاتفاقيات والمواد القانونية المتعلقة بجولة أوروجواي، إذ أنها تمثل منبراً للمفاوضات، كما أنها تدير وتشرف على كل القوانين والاجراءات التي تحكم حل الخلافات بين الاعضاء ومراقبة السياسات التجارية للدول الاعضاء، وفوق ذلك فإن المنظمة سوف تتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق ترابط وتناسق أكبر في السياسة الاقتصادية الدولية، وبذلك فإن منظمة التجارة الدولية تختلف عن الجات في أمرين أساسيين:

١. تتمتع المنظمة بالصفة القانونية لالزام الاعضاء بالاتفاقية، في حين أن الجات لم تكن لها هذه القدرة.

٢. يشمل اهتمام المنظمة قطاعات أكبر وأوسع مما كان عليه الحال تحت اشراف الجات، إذ تشمل تلك الاهتمامات الاتفاقيات في التجارة والخدمات. أنظر:

- جامعة الدول العربية، الخرطوم، كانون الاول، ١٩٩٥، ص٢٨٩.

(٥٧). د. حميد الجميلي، الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية، العدد ٥، السنة الثانية، ١٩٩٥، ص ص٣٣-٣٤.

(٥٨). برهان محمد نوري، آفاق التصورات الاقتصادية الدولي المعاصرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص ص٢١٩-٢٢٠.